

وغيره قال الشافعي يختلف في التشهد انما نشأ عن ان بعضهم  
 عن علي بن دؤب القمي واقره صلى الله عليه وسلم ان المقصود ان يركعوا فقلده  
 الطيبي قال ابن حجر في شرح المنهاج وهو عيب بل المقصود هنا ان يركعوا بان  
 لا يجوز بدل الكعة من التشهد الواجب بردها فليفت بغيره انتهى قول وقال غيره  
 انما لم يصح في قول الحافظ كذا صحيحه لا يترجم فيها في الصحيحين اتفاقا  
 على حديث ابن مسعود والفرغ مسلم بن عبد بن عباس وابي موسى بن  
 واصحها حديث ابن مسعود اى لكونه شافعا عليه وكما اتفقنا عليه اوصافا  
 انفرده احدثها وقرود التنصيص على الاصححة في كلام الترمذي في جامعه  
 والبرقي في مسنده والذهلي في علته وقال مسلم في التيسير على الفقهاء ان حديث  
 ابن مسعود ان اصحابه لم يختلفوا عليه في لفظه بخلاف غيره وذكر البرزاني  
 الذين روى عن ابن مسعود عشرين نفسا باسناد جيد قال الحافظ  
 في روايته قال باختار واحمد لما تقدم من رواه العطف يقتضي المعارة  
 بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون كل جملة ثانيا مستقلا ويهوت ذلك مع حذف  
 الياض اذا ما عدا الاوّل عند جملته كما ان يكون كذلك بقدر العاطف وان  
 يكون صفة له فيكون جملة واحدة في الشا والاولى بل بلغ ذاك في بعض النسخ  
 في بقية لوقال والله والرحمن والرحيم لكانت ايمانا مستحددة تتحد بها الكفاية  
 ولو قال والله الرحمن الرحيم لكانت ميمنا واحدة فيها الكفاية والحد في شرح  
 العمدة لا يتو القيد وان الرواية عندنا في الفاظه وانها تلتها عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم باو باو ورد بصيغة الامر بخلاف غيره فانه مجرد حكاية  
 ووجه اخر وان كان التام في حديث ابن مسعود معترف وفي رواية ابن عباس  
 منكرو التعريف عن وقتهم من قول النبي صلى الله عليه وسلم ايمانا مستحددا  
 من تشهد ابن عباس فانما هو في رواية ابن مسعود قال الفقيه شافعي وقال  
 النووي التعريف افضل وهو الموجود في روايات الصحاح وبعضه شيخنا في فتح  
 الباري انه لا يقع في شرح من طريق حديث ابن مسعود بالتشكيك ولما وقع ذلك في  
 حديث ابن عباس وهو من رواة مسلم قال ابن حجر الهيتمي والظاهر ان في بعض  
 نسخته ووجه قول صاحب السكاة له اجاز في الصحاح والابنهما سلام عليك  
 والاسلام علينا كبر الف ولام ولكنه رآه صاحب جامع الاصول عن ابن مسعود  
 انتهى على نسخ اخرى رواه منكر ايضا الشافعي رحمه الله عنها وهو الذي  
 عندنا لا اظن في احاديث روايته وفي صحيح ابن حجر بقوله اول التشكيك الثاني  
 وعكسه الطبراني قال الفقيه شافعي وفي نسخة شيخنا تطور وجه من احاديثها  
 الاثوية لوريد ان التشكيك جاء في رواية ابن مسعود ووجه من حيث المذهب  
 تشبهته في حديث ابن عباس وغيره وانها ما انه وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود  
 السلام منكرو الفظ اى في تشكيك الاول وتعريف الثاني وعند النسائي عكس قال

فقط قرعوا رواة ابن مسعود في حديثه في الفاظه وقوم انه محرف في حديث ابن  
 مسعود ورواه ابن عباس في قوله وهو كذا في غير ما اشافعي قال الحافظ  
 لم يحضر الشافعي ذلك بالثلاث المذكورات بل ذكرهما عن ابن عباس وغيره وايضا  
 روى الله عنهم قوله وافضل عند الشافعي قال الحافظ بعد نقل عبارة الشافعي  
 من طريق البيهقي وهي قال الشافعي جوابا لمن سأله بعد ذكر حديث ابن عباس فان  
 سئل روايه احتكرت منه عن النبي صلى الله عليه وسلم من روى ابن مسعود خلاف هذا  
 فسا ولا كلام الا ان قال فلما رويت واسما وسمته يعني حديث ابن عباس صحيحا  
 وروايتها اذ لفظا من غيره يعني من الروايات المشذبة بعد غير من طريق الحديث  
 انتهى كلامه لغيره في نسخة بالافضل من النبي صلى الله عليه وسلم في قوله الشافعي  
 الافضل قال العلامة شيخ حديث ابن عباس يكون من احاديث الصحابة  
 وروايتها عن شهداء ابن مسعود اذ ابن عباس واقرأ عن الصحابة يكون تعلمه متأخرا  
 عن تعلم ابن مسعود ويكونه اقدم من رواه ويكون اسناد حديثه صحيحا واسناد حديث  
 ابن مسعود قويا وهو ما روى به ويؤلفه كان يعلم التشهد في الدال على من روى  
 اعتماده صلى الله عليه وسلم وهو مراد به زيادة لفظ المراكات فيه وهو مقتضى قوله  
 تعالى حتى تشهد الله معكم طيبة ولما قيل للشافعي كيف صحت الاحتساب  
 تشهد ابن عباس قال لما رآته واسما وسمته عن ابن عباس صحيحا وكان عندنا جميع  
 الاذ لفظا من غيره فاخذت به عنده وعرفه من اخبار غيره مما صحه وما ذكره الشافعي  
 هو القول الجديد والاول القدم وهو احتساب المراكات افضل من الذي علمه الناس  
 على المنبر لانه لا يفتقد ذلك بين المهاجرين والانصار الا لما علمه صلى الله عليه وسلم واجب  
 بان لا يشرع في اصل المراكات بل فيها كان يفتي به اذ هو تشهد ابن عباس لا عز والرفع  
 فيه بطريق اسناد لا في حديث ابن عباس وسعود بالتمسك لافعاله برهان  
 قوله في حديث ابن مسعود علم النبي صلى الله عليه وسلم وفي بين كونه تشهدا  
 يعلم السورة من الازان لا يقول لا يجر عليه ذلك لوضوح الفرق بينهما لان هذا  
 تعليم خاص به والا لكان في ابن عباس عام منه وفي غيره علمه من الاعتماده  
 يجرى ابن عباس ضد ما لا يقال في تشهد ابن عباس انه كان يعلمهم كما يعلم السورة  
 لاننا نقول لا يرد علينا من وجد اخره انه ليس في نسخة حديث ابن عباس في الصحة ولا  
 في روايته فانما رواه النساء والاصحاح والجمهور في السند في وجهه جماعة منهم ابن  
 حزم عند عدم الترجيح بين التشهدات **فصل قوله** العلم ان لفظ المراكات  
 الخ قال في الجمع قال الشافعي والاصحاب يتعمرون لفظ العبادات فتوالت جميع  
 الروايات بخلاف المراكات وما عداها فاعتزوا بالزيادة في بعض الروايات تحت  
 قوله لانه زيادة نفي بوجه الالاسم في قوله العبادات الخ ويريد ان يحول ذلك بين  
 روايته لم يقرب لعل جواز اسفاطه وهما قام وكيل على ذلك وهو حذفه فوجه الجمع  
 بان ذكره لبيان الخ لا حذفه لبيان الاجزاء منه واعتزوا ايضا بان حذف

نظر